

بنادق في قبضة أعداء الشرعية



وإن عدتم
عاد الشعب

ناصر محمد العطار #

يعد خيانة وطنية عظمى..
وقال: هناك قوى فاشلة لا تؤمن بالديمقراطية، والالامادا لا تؤمن بنتائج مايفرزه الصندوق، لهذا نجدها تحاول جاهدة الانقلاب على الديمقراطية وتستعين بالجيش لتحقيق هذا الهدف.

وأكد ان هذه الاطراف حاولت منذ وقت بعيد التغلغل في الجانب القبلي ليكون لها تأثير معين فيه..

وحذر الذين يحاولون فعل ذلك لأنهم يلعبون بالنار ويجب ان يقف الجميع في طريق تلك المحاولات التي تستهدف المؤسسة الوطنية.

واختتم العجل قائلاً: ما يحدث في الساحة الوطنية هو محاولة للانقلاب على الشرعية الدستورية وليس ثورة كما يزعم البعض زورا وبهتانا.

الجيش حزب الوطن

> وفي ذلك يقول الدكتور صالح فضل السلامي- رئيس جامعة عمران:

الجيش هو حزب الاحزاب ويجب ان يظل كذلك لخدمة الوطن بكل شرائحه الاجتماعية والسياسية وحماية الثوابت الوطنية بعيدا عن أي حسابات تنحرف بهذه المؤسسة الوطنية.

مؤكد أن خروج الجيش أو جزءاً منه يعد انقلاباً على الثوابت والشرعية الدستورية.. وقال: ان محاولة البعض اقحام الجيش في الاحداث الجارية يعد تعدياً على حقوق كافة ابناء الشعب لان الجيش هو ملك الشعب ولا يجوز استغلاله من أي طرف..

وطالب السلامي كافة الاطراف في العملية السياسية بالساحة التي تقف اليوم على طرفي نقيض بأن يغلبوا مصلحة الوطن وان يدركوا خطر المؤامرات التي تحاك ضد الوطن ووحده وأمنه واستقراره..

منوها إلى حديث المدعو البيض مؤخراً والذي اعلن فيه صراحة عن اقامة الدولة الشطرية في الجنوب العربي على حد زعمه فور سقوط النظام- لاسمح الله.. وقال: ان هذا ابعده ما يكون على اعداء الوطن اذا تكاتف الشرفاء فيه لدحض المؤامرات.

واستغرب صالح السلامي من بعض الاطراف داخليا او خارجيا وفهمها للديمقراطية وكيلها بمكياين.. وقال: ان الرئيس علي عبدالله صالح انتخب من قبل الشعب في انتخابات حرة ونزيهة، شهد لها العالم ولم يغتصب السلطة، فكيف نسبح بالانقلاب عليه تحت أي مسمى او ذريعة.

وأضاف: لقد وقف العالم الغربي وغيره مع الرئيس الحسن وتارة المنتخب لرئاسة ساحل العاج الذي حصل على ٥٢٪ من أصوات الناخبين هناك، ودانوا تعنت الرئيس السابق الذي حصل على ٤٨٪ من الأصوات ورفض تسليم السلطة.

وأردف قائلاً: اذا كان العالم قد وقف مع مرشح حصل على ٥٢٪ بفارق ٢٪ فكيف نسمح لرئيس منتخب بنسبة أكثر من ٧٧٪ ضد منافسيه الثلاثة مجتمعين بمن فيهم مرشح اللقاء المشترك.

وشدد على ضرورة الاعتراف بنتائج الانتخابات حتى نرسخ النهج الديمقراطي، والا فإننا نشرع للانقلاب على الديمقراطية وادارة الشعب الذي اختار من يحكمه.. مؤكداً انه لا يمكن للاقلية الانقلاب على الاكثرية مهما كانت الحجج والذرائع.

دعا عدد من الاكاديميين الى تحييد المؤسسة العسكرية عن أي صراعات سياسية تحت أي ظرف.. وقالوا لـ«الميثاق» ان المؤسسة العسكرية هي ملك الشعب وحامي الشرعية الدستورية والنهج الديمقراطي في بلادنا ولا يجوز لأي طرف اقحامها في أي مشاكل او خلافات سياسية.. واعتبروا انحياز الجيش أو جزء منه لصالح هذا الطرف او ذاك خيانة وطنية عظمى ويجب على الجيش ان يعي خطورة ذلك وتجنبه تحت أي ظرف.

عارف الشرجبي



السلامي: خروج وحدة الجيش تعد انقلاباً على الشرعية

العجل: الولاء للأشخاص على حساب الشرعية اعتداء على إرادة الشعب

الجزائري: محاولة ضرب وحدة حماة الوطن جريمة



لا يمكن تعميمه.
واكد عميد كلية الاعلام ان الرأي العام اليمني دائماً يضع حمايته وحماية البلد على عاتق المؤسسة الوطنية الكبرى المتمثلة في الجيش.

الفتاوى والجيش!

وحذر من أية محاولة لأي طرف يمكن ان تمارس على الجيش سواء باستغلال القبليّة او المناطقيّة او الحزبية او اصدار الفتاوى الدينية للتأثير على قناعة الجيش وحياديته لان أي انحيازه لأي طرف

ولفت الدكتور العجل الى التجربة المصرية في الاحداث التي حدثت مؤخراً والتي لم يتدخل الجيش فيها على الاطلاق بل ظل كشوكة الميزان منحاذا للوطن والشعب.

وقال مانراه في بلادنا يكاد يكون مطابقاً لما حدث في مصر فيما يخص عدم تدخل الجيش لان خروج بعض الوحدات في الجيش عن الشرعية الدستورية هو خروج جزئي ويكاد لا يذكر اذا نظرنا الى حجم الجيش الذي مازال يقف بجانب الشرعية الدستورية وقضايا الشعب، فخرج جزء منه هو موقف نشاز

> وعلى ذات الصعيد يقول رئيس جامعة دمار الدكتور احمد الحضرائي:
ان اقحام الجيش في الصراعات والخلافات السياسية يعد خروجاً على الدستور وجريمة تهدد أمن الوطن.

واضاف: اقحام الجيش من أي طرف حزبي أمر بالغ الخطورة كونه يستهدف ضرب وحدة هذه المؤسسة الوطنية ويصرفها عن المهمة الرئيسية التي وجدت من أجلها وهي حماية الوطن والمواطن والثوابت والمؤسسات الدستورية، الأمر الذي يدخلها في متاهات ودهاليز الصراعات السياسية الذي يكون من نتائجه تدمير الوطن ومقدراته وفي مقدمتها تدمير الجيش نفسه بسبب انقسامه على نفسه او الاقتتال مع بعضه.

سيخسر الجميع

وأكد رئيس جامعة دمار انه لم يحدث في أية دولة ديمقراطية متحضرة على مستوى العالم ان اقحم الجيش في الصراعات السياسية والحزبية.. وقال: على الاخوة في قيادات احزاب اللقاء المشترك تحكيهم العقل والمنطق والابتعاد عن المناكفات السياسية والحزبية التي لا تجلب إلا الدمار للوطن والمواطن الذي كان يعول على هذه الاحزاب الشيء الكثير في مساندة المؤتمر لتجاوز أي قصور من أجل الشعب.. وطالبهم بعدم استخدام القوة في الوصول الى الحكم او الاستعانة بالجيش لأن ذلك سوف يؤدي الى تدمير كل شيء في الوطن وسيخسر الجميع.

ولاء لله ثم الوطن

> من جانبه يقول الدكتور احمد العجل - عميد كلية الاعلام جامعة صنعاء:

ان الجيش هو المؤسسة الوطنية الكبرى و عليه تقع حماية الوطن والدستور والقانون والنهج الديمقراطي.. لذا يتوجب على هذه المؤسسة الوطنية ان تبتعد عن أي ولاء حزبي او مناطقي او مذهبي او قبلي او ولاء غير الولاء لله ثم الوطن.. اما اذا انحرف الجيش او بعضه عن المهمة الوطنية في حماية الدستور والمؤسسات الدستورية فهذا يعد تفریطاً في الولاء الوطني وتجييره لمصالح معينة سواء حزبية او قبلية، واعتداء على النهج الديمقراطي وعلى مصالح كافة ابناء الشعب، بل ان الأمر قد يتعدى الى ابعد من ذلك، فقد يقوم الجيش - اذا انحاز لأي طرف سياسي او قبلي وخرج عن الاطار العام لمكون الجيش - بار تكاب مجازر وابداء جماعية لصالح الطرف الذي انحاز اليه.

وأكد الدكتور العجل ان الدساتير والقوانين في كل بلدان العالم حرصت على تحييد الجيش عن العمل الحزبي والسياسي حتى يكون ولاؤه لله ثم للوطن بعيداً عن أي حسابات او انتماء سياسي او حزبي او قبلي أو شخصي.

وقال: نعرف ان انحياز الجيش لأي طرف خارج المؤسسات الدستورية قد يدخل الوطن في معارك دامية وصراعات مدمرة.

نيابة دبي تحيل متهمي أسلحة «حميد» إلى نيابة أمن الدولة مطلون سياسيون الأسلحة كانت ستستخدم في عمليات اغتيال لقيادات ومواطنين

المستودعات بدبي داخل حاوية محاطة بصناديق اثاث اخرى بقصد التتويه والتضليل.
وكانت اجهزة الامن الاماراتية قد حددت هوية مجموعة الاشخاص المتورطين في القضية من داخل البلاد وهم من جنسيات عربية كما تم تحديد بقية العناصر الاجرامية المتورطة في القضية والقبض على الشخص الذي قام بتهرب الشحنة الى دبي والذي يدعى «عرفان» بينما كان سيتولى شخص آخر يدعى «فائق» عملية الشحن من تركيا الى احدى الدول العربية، مستعيناً بأشخاص آخرين ثم تهريبها الى اليمن ليستلمها صاحبها حميد الاحمر.
وبلغاً لتداولات صحفية الايام الماضية فقد ارسل حميد الاحمر وساطة الى دولة الامارات العربية المتحدة بهدف الافراج عن شحنة الاسلحة لتنفيذ مخططة الجهنمي في اطار تحالفه مع طالبان القاعدة والحوثيين والحراك الانفصالي.. وتجري اجهزة الامن في بلادنا تنسيقاتها مع الاشقاء في الامارات وتركيا لمعرفة وجمع تفاصيل اكثر حول الشحنة.
ولا يستبعد مطلون سياسيون ان الاسلحة كانت ستستخدم من قبل الاخوان والحوثيين الذين تحالفوا مؤخراً وايضا الحراك الجنوبي لخوض عمليات اغتالات وتصفيات جسدية تضمنها مخطط للانقلاب على الشرعية الدستورية في البلاد.



الامارات.

وتبين معلومات وردت الى الادارة العامة لأمن الإمارات دخول شحنة اسلحة نارية وأسفرت عملية التحري والبحث الى التأكد من صحة ذلك والكشف عن الشحنة التي تم اخفاؤها في أحد

في عمليات اغتيال.
وأشار الفريق خلفان الى ان الشحنة اتجهت بحراً الى بور سعيد بمصر في طريقها الى دولة خليجية لتشن بعدها الى اليمن لكنها واجهت عراقيل اجرائية مما جعلها تحول مسارها نحو

«الميثاق» متابعات:

أعلنت نيابة امارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة انتهاء التحقيقات في شحنة الاسلحة المهربة المضبوطة بالامارات الاسبوع الماضي أثناء قدومها من تركيا مروراً بدبي ومن ثم نقلها الى محافظة صعدة لتسليمها لصاحبها حميد.
وقال النائب العام لإمارة دبي المستشار عصام الحميدان ان النيابة العامة احالت المتهمين بالقضية وعددهم (٢) الى نيابة أمن الدولة مع كافة المقبوضات-الشحنة- والبالغ عددها (١٦) الف مدسد مع توابعها.. تم اخفاؤها في صناديق مغلقة باكياس بلاستيكية داخل اثاث وتجهيزات اخرى للتويه وتضليل اجهزة الامنية والرقابية عند منافذ العبور.
وأكد المستشار الحميدان ان الواقعة تشكل جريمة استيراد ونقل اسلحة بدون ترخيص.
وبلغاً لشرطة دبي فإن هذه الشحنة تعد اكبر محاولة تشهدها المنطقة لتهرب السلاح.
وقال القائد العام لشرطة دبي الفريق ضاحي خلفان في مؤتمر صحفي فور ضبط الشحنة ٢٤ مارس الماضي انه تم احباط محاولة تهريب شحنة اسلحة مسدسات اخرى عبارات متنوعة كانت داخل الحاوية قادمة بحراً في طريقها من تركيا الى محافظة صعدة عبر احدى دول الخليج الجاورة.
موضحاً ان الشحنة قدرت بـ١٣ الف مدسد يحتمل ان تستخدم